جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية ـ لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"التعريف بسيبويه وكتابه"

أ . د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة الرابعة

باب مجاري أواخر الكلم

٢٠٢٤ م ١٤٤٦ هـ

الإسناد: مفهومه ومدلوله النحوي، عند سيبويه وأثره في اللاحقين

الإسناد: لغةً:

قال ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة ((أنّ (السين والنون والدال) أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء ، ومنه: السَّناد، أي: الناقة القوية، كأنها أُسندت من ظهرها إلى شيء قوي . والمُسند: هو الدّهر؛ لأنه مُتضامٌّ)).

وجاء في العين بأنه: ما ارتفع من الأرض في قِبل جبل أو واد، وكل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسند، والكلام سند ومسند، كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند ، ورجل صالح مسند إليه ... ، والمسند الدهر؛ لأن الأشياء تُسند إليه ، ونقول: كان كذا في زمان كذا . والسَّناد: ان يسلخ شِعر غيره فيسنده إلى نفسه فيدّعيه أنه من شعره .

أما الإسناد اصطلاحاً:

جاء في الكليات، الإسناد: هو ضَمُّ كلمة حقيقة أو حكماً أو أكثر إلى أُخرى، مثلها أو أكثر، يفيد السامع فائدة تامة .

وفي التعريفات عرفه الجرجاني بمعنى عام بأنه: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، أعم من أن يُفيد المخاطب فائدة يَصِحُ السكوت عليها أو لا .

وعرّفه تعريفاً دقيقاً جمع فيه بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية، فقال: الإسناد في عُرف النحاة: عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة: أي على وجه يحسن السكوت عليه، وفي اللغة: إضافة الشيء إلى الشيء .

والإسناد والبناء، والتفريغ، والشغل: ألفاظ مترادفة، يدل على ذلك أن سيبويه قال: " الْفَاعِلِ مَا اشْتَغَلَ بِهِ الْفِعْل وفي موضع آخر: (فرغ لَهُ) ، وفي آخر: (بني لَهُ) و (أسند لَهُ) ، وَهُوَ وَالحكم والنِّسْبَة التَّامَّة بمعنى واحد يعم الإخبار، والإنشاء ..." .

ويتكون الإسناد من طرفين، هما: المسند والمسند إليه وهما المبتدأ والخبر، وما أصله كذلك، والفعل والفاعل، أو نائبه، ويتبع الفعل اسم الفعل .

وقد أشار النحاة إلى ركني الإسناد منذ وقت مبكر، حيث نلحظ ذلك في كلام سيبويه، إذ عقد باباً للمسند والمسند إليه، قال فيه: هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه [يعني الخبر]، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء . ومما يكون بمنزلة الإبتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيداً منطلقٌ ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده .

إنّ سيبويه جعل مقياس الربط بين المسند والمسند إليه هو عدم الاستغناء، فضلاً عن تحقق الفائدة، فلا إسناد حقيقي ما لم يفد معنى يتحسسه المتلقي أو المخاطب، ولا يمكن للمتكلم أن يأتي بأحدهما دون الآخر .

وذكر سيبويه بقوله: فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول من الآخر في الابتداء. فالإسناد بذلك شمل عنده اتجاهين: الأول فيهما ما كان ركناه اسمين، والآخر ما كان أحد ركنيه (فعل)، ولابد من وجودهما معاً لتحقيق الإسناد، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، وأن يكون متمم له دال عليه، حيث إن العلاقة الرابطة بينهما هي علاقة تضام وترابط باللفظ والشكل والمعنى .

ويرى النحاة ان الإسناد يكون على قسمين: إسناد أصلي، وآخر غير أصلي، فأما الإسناد الأصلي فإنه يتحقق من إسناد الخبر إلى المبتدأ في الجملة الإسمية، وإسناد الفعل إلى الفاعل في الجملة الفعلية، وأما الإسناد غير الأصلي فهو ما يتحقق من عمل المشتقات ضمن الجملة الأصلية حينما لا يكون المشتق ركناً أساسياً في الجملة، كما في قوله تعالى: {فتولَّ عنهم يومَ يدعُ الداعِ إلى شيءٍ نكرٍ خُشَّعاً أبصارهُمُ يخرجونَ من الأجداثِ كأنهم جرادٌ منتشرٌ} (القمر: ٦_٧) فكلمة (خُشَّعاً) هي مشتقة وهي ليست عمدة في الجملة، وقد عملت فرفعت (أبصارهم) في الآية، وهذا ما أُطلق عليه الإسناد غير الأصلي .

وهناك تقسيم آخر للإسناد وهو تقسيمه إلى: إسناد حقيقي، مثل قوله تعالى: {وقتلَ داوودُ جالوتَ وآتاهُ اللهُ الملكَ والحكمةَ}(البقرة: ٢٥١)، وآخر مجازي، مثل: (يبني المجتهد مستقبله)، فمتى ما أُسند الفعل للفاعل النحوي وكان مدلول ذلك الفاعل هو الفاعل الحقيقي فإن الإسناد يكون حقيقياً وإلا كان الإسناد مجازياً، وهذا النوع من الإسناد يُعنى به البلاغيون .

كذلك يقسم الإسناد إلى إسناد معنوي وآخر لفظي، فالمعنوي _ الذي هو الأصل في الإسناد_ يتحقق حين تنسب للكلمة ما لمعناها، أي ان المقصود من اللفظ معناه الحقيقي، نحو: (حضر أخوك) و (خالد مسافر)، وأما اللفظي فيتحقق حين ينسب الحكم إلى اللفظ، كقولنا: (لا اله الا الله كلمة الإخلاص)، وحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة) .

والإسناد عام وخاص ، فالعام : هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأُخرى ، والخاص : هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأُخرى بحيث يصح السكوت عليها .

وتكمن أهمية الإسناد في كونه معياراً وشرطاً في تحقق الجملة عند النحاة، حيث تقسم الجمل في العربية إلى ثلاثة أقسام: جمل تامة، وهي الجمل الإسنادية، وجمل موجزة، وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً، وجمل غير إسنادية. فعند النحاة لا يشترط في الجملة سوى تحقق شرط الإسناد، ويقصدون بالإسناد: ضم كلمة إلى أخرى بحيث ينعقد بينهما الإسناد المستقل .

ويتضح أن تحديد طرق تأليف الجملة مختلف فيها بين النحاة، وأن الرأي السائد هو: تتألف الجملة العربية من طرفين، مسند ومسند إليه .

وتكمن أهمية الإسناد أيضاً في كون طرفيه - أي: المسند والمسند إليه - هما عماد الجملة ولا تتحقق من دونهما لفظاً أو تقديراً، وفي شرح المفصل لابن يعيش: "ينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على أنهما عماد الجملة، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العمد)، لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها" .

ومن أهميته أيضاً في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، حيث قسم النحاة الجملة على أساس ما تبدأ به، ورُكنا كلا القسمين من الجملة يسميه النحاة ركني الإسناد، فيسمون المبتدأ في الجملة الإسمية والفاعل في الجملة الفعلية - مسنداً إليه، بينما يسمون الخبر في الإسمية - والفعل - في الفعلية - : مسنداً. والمسند والمسند إليه في كلا الجملتين يسميان عمدتي الكلام أو الجملة، بحيث لا تنعقد الجملة بدونهما .

وعندما تناول النحويون عملية الامتزاج بين أركان الكلام عبروا عن ذلك بـ (التركيب)، وعبر عنه آخرون بـ (التأليف) أو (التعليق). فالكلم عند النحاة كما أشار سيبويه (اسم، فعل، حرف) فإذا ائتلف منهم اثنان فأفادا ... سمي كلاماً وسمي جملة. وهو بذلك يستعمل مصطلح الكلام فيريد به الجملة والتركيب النحوي، فجعل لذلك أبواباً منها (هذا باب المسند والمسند إليه) والذي مثل له بالتركيبين النحويين الاسمين (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك)، والتركيب الفعلي (يذهبُ عبد الله). ومنه أيضاً (باب الفاعل الذي لم يتعدى فعله الى مفعوله) و (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله) وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً. وهذا ما نجده في الأبواب الأخرى من كتابه .

وعبر ابن السراج عن عملية الضم بين طرفي الإسناد بـ (التركيب) عند حديثه عن أقسام الجملة الواقعة خبراً، وقد جعلها على قسمين: إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر .

فيما أطلق عبد القاهر الجرجاني على تركيب الكلام مصطلح (التعليق) إذ يقول: والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام، تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما .

وذكر الزمخشري (التركيب)، فيقول: والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشرٌ صاحبك، أو ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة. وعلى ذلك وجدنا ابن مالك يصرح بقوله: كلامنا لفظ مفيد فاستقم، ولفظ استقم تركيب يُحسن السكوت عليه

وإيجاز القول بأنَّ أول من أشار إلى الجملة بصريح لفظها ومدلولها هو (الفراء)، الذي ورد في كتابه (معاني القرآن) ثلاث مرات (٢/ ١٩٥ ، ٣٣٣ ، ٣٨٧)، ثم ظهر بشكل جلي عند المبرد بقوله: إنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يُحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب. والفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: (قام زيد) فهو بمنزلة قولك: القائم زيد.

وبحلول القرن الرابع الهجري دخل مصطلح الجملة مرحلة النضج والابتكار وهي مرحلة تمتد من القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن السادس .

باب الأسناد في كتاب سيبويه :

هذا باب المسند والمسند إليه

قال سيبويه : " وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك ، ومثل ذلك يذهب عبد الله "

المسند : هو الحديث عن عن المبتدأ فهو خبر يتعلق بالمبتدأ ، فالمبتدأ مسند إليه ، وكذلك الفعل حديث فهو مسند والفاعل مسند إليه وهكذا ، وبناء على هذا فالمسند والمسند إليه له وجهان :

١. قـام زيـدٌ : فـ (قام) هو المسند ، و (زيد) مسند إليه .

٢. زيد أخوك : فـ (زيد) هو المسند إليه ، و (أخوك) مسند)

والمسند والمسند إليه لا يغني واحد منهما عن الآخر ، فالفاعل لا بد له من فعل ، والمبتدأ لابد له من خبر والعكس .

المبني عليه هو (الخبر) لانه مبني على المبتدأ ، وهو قولك : (عبد الله أخوك) ،

ان الاسماء التي تحتاج إلى خبر هي أربعة

١. المبتدأ نحو : عبدُ الله أخوك . وهو الأصل والأول

٢. اسم كان وأخواتها : نحو كان عبد الله أخاك .

٣. اسم إنّ وأخواتها : نحو ليت عبد الله أخوك

٤. المفعول الأول من مفعولي (ظنّ) : نحو : ظننتُ زيدًا قائمًا ـ ظُنَّ زيدٌ قائمًا

واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء، وإنما يَدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. الناصب : (إن وأخواتها وظنّ وأخواتها) والرافع : (كان وأخواتها وظنّ وأخواتها المبني للمجهول كـ ظُنَّ زيدٌ قائمًا) والجار على المبتدأ هو (حرف الجر الزائد) نحو (بحسبك درهم ـ وما في الدار من أحد) ، فالاسم لا يكون مبتدأ مع وجود هذه الأشياء كـ وجود (كان ـ إنّ ـ ظنّ ـ الحرف الزائد) وذلك أنّك إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ إن شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت(رأيتُ عبدَ الله منطلقا) ، أو قلت (كان عبدُ الله منطلقا) ، أو (مررتُ بعبد الله منطلقا) ، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرةُ قبل المعرفة ، والمارد من ذلك هو أن المبتدأ ترتيبه الأول وإن ذُكر متأخرا .